

Distr.: General  
1 February 2008  
Arabic  
Original: Spanish

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

## المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية الدورة السابعة

نيويورك، ٢١ نيسان/أبريل - ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨  
البنود ٣ و ٤ و ٥ و ٧ و ٨ و ٩ من جدول الأعمال المؤقت\*  
الموضوع الخاص: "تغيّر المناخ والتنوع البيولوجي -  
الثقافي وسبل كسب الرزق: الدور القيادي للشعوب  
الأصلية والتحديات الجديدة"

تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمجالات الستة الصادر بها

تكليف للمنتدى الدائم وبالأهداف الإنمائية للألفية

حقوق الإنسان: حوار مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق  
الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية ومع  
المقررين الخاصين الآخرين

مناقشة لمدة نصف يوم بشأن لغات الشعوب الأصلية

الأولويات والمواضيع الجارية ومتابعتها

الأعمال المقبلة للمنتدى الدائم، بما في ذلك المسائل الناشئة

المعلومات الواردة من الحكومات

إكوادور



موجز

تتضمن هذه الوثيقة ردود حكومة إكوادور على التوصيات الصادرة عن المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في دورته السادسة عام ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن الوثيقة معلومات عن الأنشطة والبرامج والسياسات والقوانين المتصلة بالشعوب الأصلية في إكوادور، والعقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

## أولا - الردود على توصيات المنتدى الدائم الموجهة إلى الحكومات

١ - نفذ مجلس النهوض بالقوميات والشعوب الأصلية في إكوادور، بوصفه هيئة عامة لتحديد السياسات المتعلقة بالشعوب الأصلية، نموذجاً لتنمية وتعزيز قدرات أبناء هذه القوميات والشعوب التي تضم في الوقت الحالي ٣٢ شعباً من الشعوب الأصلية. وتمثل الهدف من ذلك بخاصة في الدفاع عن أقاليم ومواردها باعتبار أن المجلس هو الكيان الوسيط بين سياسات الحكومة ومطالبات الشعوب الأصلية.

٢ - وفي سياق تنفيذ أهداف الألفية، وضع المجلس للشعوب الأصلية خمس سياسات عامة إحداها سياسة النهوض الاقتصادي ويتم تقديم الخدمات في مجالي (أ) المشاريع الإنتاجية المتعلقة على وجه التحديد بشق قنوات الري، وتحسين سلالات الحيوانات ومشاريع الصناعات الحرفية؛ (ب) تعزيز صناديق التضامن النسائية.

٣ - وقد بقي في رصيد مشروع النهوض بالشعوب الأصلية والزنجية في أكوادور مبلغ قدره ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ تحت عنصر صناديق التضامن، وقد أصبح التصرف في هذا المبلغ من الاختصاصات الإدارية للمجلس، ووضع في حساب استثماري، وأمكن بفضل استئناس تعزيز هذه الصناديق عن طريق منح المكافآت، وفقاً للمبادئ التوجيهية التي كانت حددت من قبل بالاشتراك مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ووزارة الاقتصاد والمالية.

٤ - وقد بدأت هذه العملية الابتكارية الجديدة في مجال الائتمانات الصغيرة تغير العقلية الأبوية للحكومة باتجاه حصول الصناديق على الموارد على أساس الكفاءات والقدرات الإدارية لدى كل صندوق من هذه الصناديق التي ينظم تقديم المساعدات إليها بمشاركة ممثلي كل قومية وشعب، فضلاً عن مندوبين عن تلك الصناديق تتألف منهم عضوية لجنة توزيع الموارد.

٥ - وخصص في البداية لهذا البند ميزانية بمبلغ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار للفترة حتى عام ٢٠٠٩ ومن المعتزم أن تصرف لصناديق التضامن ائتمانات صغيرة من ما تبقى من المبلغ الاستثماري، أي ١ ٧٠٠ ٠٠٠ دولار مضافاً إليه العائد الذي تحقق في تلك الفترات الماضية. ويجري استثمار هذه الموارد في الوقت الحاضر عن طريق شركة Enlace Negocios Fiduciarios (شركة المعاملات الاستثمارية)، وذلك لتفادي أي تدخل ذي طابع سياسي سواء من جانب وزارة الاقتصاد والمالية، أو المجلس. وقد تم كذلك التعاقد مع الجهة التشغيلية من خلال الصندوق الإكوادوري الاستثماري للتعاون من أجل التنمية.

## ثانياً - المواضيع محل تركيز المنتدى الدائم

٦ - إن مجلس النهوض بالقوميات والشعوب الأصلية ليس من مهامه بشكل خاص رعاية أبناء وبنات الشعوب الأصلية أو فئة الأحداث، ولكنهم يمثلون إحدى الفئات المستفيدة من ثمار المشاريع والأحداث التي يراها المجلس. وفي هذا الصدد يقوم اتحاد شعوب الكيتشوا في إكوادور، وهو المنظمة الإقليمية للشعوب الأصلية بمنطقة لا سيبرا، بتنفيذ مشروع لصالح أطفال الشعوب الأصلية، بدعم مقدم إليه في إطار التعاون الدولي، حيث تمخضت عن المشروع مقترحات بشأن المشاركة في المواضيع المتعلقة بالأطفال.

٧ - كما أن المنظمات الوطنية للشعوب الأصلية في إكوادور تقع عليها في سياق توجهاتها مهمة قيادة الشباب في النضال من أجل حقوق هذه الفئة من السكان، والاضطلاع بأنشطة تقوي جانبهم دون الإخلال بهويتهم وثقافتهم. ويدعم المجلس المشاريع الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، وبخاصة على مستوى اللقاءات المتعددة الثقافات والدورات التدريبية.

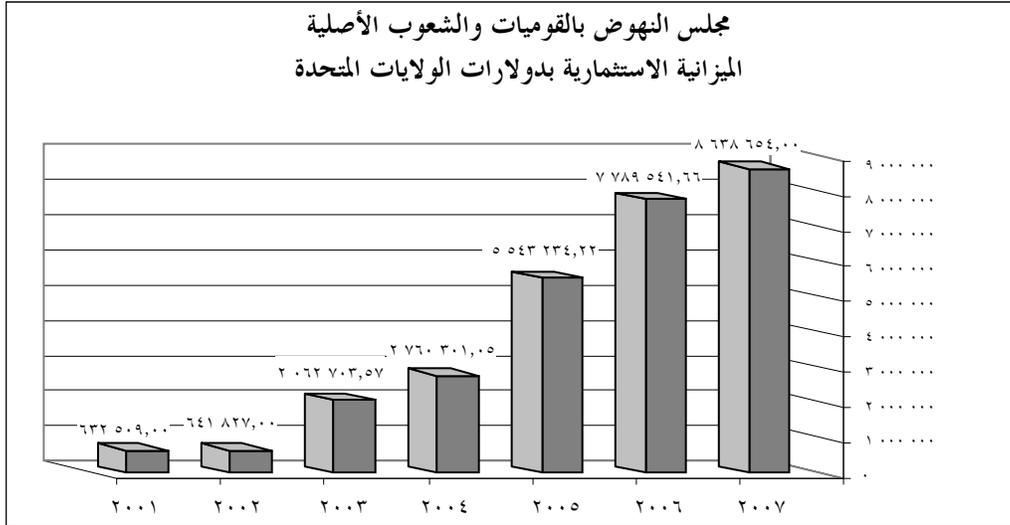
## ثالثاً - العقبات التي تعترض تنفيذ توصيات المنتدى الدائم

٨ - أنشئ مجلس النهوض بالقوميات والشعوب الأصلية بموجب مرسوم تنفيذي لم يكن يسمح بإدماج المؤسسات في صلب الدولة الإكوادورية، وكانت تترتب عليه مع كل تغيير للحكومة حالة من عدم الاستقرار في تعيين السلطات، بالرغم من أن المرسوم كان يتضمن ترتيباً واضحاً لسبل تعيين أعضاء الأمانة التنفيذية في ضوء اقتراح المجلس الوطني لمثلي الشعوب الأصلية. والآن، وبعد أن تم الاعتراف بقانون المؤسسات العامة، أصبح هناك إطار قانوني مناسب لتنفيذ السياسات والخطط والبرامج لصالح هذا القطاع.

٩ - وثمة عامل آخر، وهو أنه لا توجد ميزانية فيما يتعلق بمطالب الشعوب الأصلية، الأمر الذي يجد من هامش الحركة عندما تحين لحظة تنفيذ مشاريع على نطاق واسع ذات أثر متكامل. بيد أنه، استجابة لهذه الضرورة، تبذل مساع هامة للتوصل إلى إحداث زيادات سنوية على غرار ما يتضح من الشكل التالي.

١٠ - فلقد كانت للمجلس في الفترات بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٤ ميزانية استثمارية متدنية نسبياً. وفي عام ٢٠٠٥، أمكن استحداث بند في الميزانية للنهوض بالشعوب الأصلية، خصص له فيها مبلغ ٢٣٤ ٥٤٣ ٥ دولاراً، أي ما يمثل زيادة بنسبة ١٠١ في المائة مقارنة بما كان الحال عام ٢٠٠٤. أما بالنسبة لعام ٢٠٠٦، فقد حصل البند على ميزانية مؤسسية قدرها ٧ ٧٨٩ ٥٤١ دولاراً، أي بزيادة نسبتها ٤١ في المائة بالمقارنة مع ما كان عليه الحال

عام ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٧، حصل المجلس على ميزانية استثمارية قدرها ٦٥٤ ٦٣٨ ٨ دولاراً، أي بزيادة نسبتها ١١ في المائة (انظر الشكل).



#### رابعاً - العوامل التي تيسر تنفيذ توصيات المنتدى

١١ - من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار تحليل حقوق الشعوب الأصلية من حيث حفظ الموارد الطبيعية التي يتعيش عليها السكان وبخاصة في المناطق الصناعية.

#### خامساً - القوانين الخاصة، والسياسات وغيرها من الأدوات المماثلة اللازمة لمعالجة قضايا الشعوب الأصلية

١٢ - اعتمد الكونغرس الوطني في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ القانون الأساسي للمؤسسات العامة للشعوب الأصلية في إكوادور التي تطلق على نفسها اسم القوميات المنحدرة من الأسلاف، وقد صدر القانون تحت الرقم ٨٦ في العدد ١٧٥ من الجريدة الرسمية المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

١٣ - ويضطلع مجلس النهوض بالقوميات والشعوب الأصلية في إكوادور برئاسة اللجنة الوطنية للإحصاءات بشأن أبناء الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقيًا في إكوادور التي تضم المعهد الوطني للإحصاء والتعدادات، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومجلس النهوض بسكان إكوادور ذوي الأصل الأفريقي، ومجلس النهوض بالقوميات والشعوب الأصلية في إكوادور في تحالف استراتيجي مع أكثر من ١٥ مؤسسة تقدم في سياق أنشطتها بشأن السكان معلومات لم تكن قد صنفت حسب الشعوب الأصلية.

١٤ - وهناك من بين سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب والقوميات الأصلية ما يلي:

- (أ) تعزيز الجانب الاقتصادي للقضاء على الفقر وإتاحة فرص العمل؛
- (ب) تشجيع الجانب الاجتماعي لتحقيق إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية الضرورية؛
- (ج) تشجيع الجانب الثقافي بغرض تشجيع التنوع في البلد، ووجود أبناء الشعوب الأصلية ومساهماتهم في المجتمع؛
- (د) تنمية البيئة وتشجيع المشاريع الرامية إلى تحقيق الاستخدام الرشيد والمستدام للموارد الطبيعية؛
- (هـ) تعزيز الحكومات المحلية في أقاليم الشعوب الأصلية مع إيلاء الأولوية إلى التدريب المهني، والأخذ باللامركزية، وتنفيذ البرامج والمشاريع، وإيجاد الحوافز الكافية، وإشراك المواطنين في أعمال المتابعة والرصد من خلال المنظمات الاجتماعية ومنظمات الشعوب الأصلية.

١٥ - وفيما يلي بعض الأنشطة العملية لتنفيذ السياسات العامة في أقاليم الشعوب الأصلية:

- (أ) الري المجتمعي؛
- (ب) مياه الشرب والصرف الصحي؛
- (ج) شق الطرق في مجتمعات الشعوب الأصلية؛
- (د) المشاريع الإنتاجية؛
- (هـ) السياحة المجتمعية؛
- (و) تعزيز المنظمات؛
- (ز) تعزيز الثقافة.

## سادسا - المؤسسات الوطنية لشؤون الشعوب الأصلية

١٦ - تعالج الدولة الإكوادورية مطالب القوميات والشعوب الإكوادورية من خلال خطة استراتيجية ينفذها مجلس النهوض بالقوميات والشعوب الأصلية في إكوادور، وهو أحد كيانات القانون العام، وله شخصيته الاعتبارية الخاصة، ومستقل تقنيا وإداريا وماليا.

١٧ - ويشمل مجال عمل المجلس القوميات والشعوب الأصلية على الصعيد الوطني، ويعمل على نحو يتسم بطابع لا مركزي وتشاركي.

١٨ - وقد مرت عملية ترسيخ المجلس كمؤسسة تابعة للقطاع العام بمراحل تاريخية. فقد بدأت مع الأحداث الأولى لانتفاضة الشعوب الأصلية التي قادتها منظمات الشعوب الأصلية. وفي عام ١٩٩٥، أنشئت الأمانة الوطنية لشؤون الشعوب الأصلية. ثم تحولت هذه المؤسسة إلى مجلس التخطيط والتنمية للشعوب الأصلية والزنجية. ومع بدء نفاذ الدستور السياسي الجديد للجمهورية، ظهر للوجود، وبعد ذلك، في عام ١٩٩٨، على نحو قانوني مجلس النهوض بالقوميات والشعوب الأصلية في إكوادور، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي ٣٨٦ الذي صدر في العدد ٨٦ من الجريدة الرسمية المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

١٩ - وأخيراً، وبعد جهود بذلتها لجنة شؤون الشعوب الأصلية التابعة للكونغرس الوطني برئاسة الدكتور راؤول باكويش، والدعم الحازم المقدم من نواب كتلة باشاكوتيك، وهم سلفادور كويشي عن مقاطعة زامورا شنشيبي، وديانا أتامنت عن مقاطعة مورانو سانتياغو، وكارلوس شوكوزهاني عن مقاطعة كانيا، ورمسيس توريس عن مقاطعة بوليفار، باتريسيو ميراند عن مقاطعة شيمبورازو، اعتمد الكونغرس الوطني في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ القانون الأساسي للمؤسسات العامة للشعوب الأصلية التي تطلق على نفسها اسم القوميات المنحدرة من الأسلاف، وقد صدر القانون تحت رقم ٨٦ في العدد ١٧٥ من الجريدة الرسمية المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

### المهمة المؤسسية

٢٠ - تتمثل المهمة المؤسسية في تشجيع وتسهيل التنمية المستدامة المراعية لهوية القوميات والشعوب الأصلية في إكوادور من خلال رسم السياسات، والتصريف المشترك للأمور، والمشاركة، والتنسيق، والتكافؤ، والحصول على الموارد، مما يسهم في تحسين ظروفهم المعيشية وحياتهم.

### الرؤية المؤسسية

٢١ - تتمثل الرؤية المؤسسية في أن يكون المجلس مؤسسة عامة مستقلة متعددة الثقافات، وديمقراطية تشترك فيها القوميات والشعوب الأصلية عبر إدارة تقنية تتمتع بالكفاءة والشفافية.

## سابعاً - البرامج العادية الرامية إلى تعزيز تدريب موظفي الخدمة المدنية الوطنيين المعنيين بشؤون الشعوب الأصلية

٢٢ - قامت حكومة جمهورية إكوادور والمملكة البلجيكية، فيما يتعلق بمواصلة مشروع تعزيز البلديات البديلة، أحد الوحدات الإدارية التابعة للمجلس، بتوقيع اتفاق تعاون يهدف إلى تنفيذ المشروع تحت عنوان "تأهيل وتدريب أبناء القوميات والشعوب الأصلية في إكوادور".

٢٣ - ويراد من تنفيذ هذا الاتفاق أن يتم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تحسين جهود المسؤولين عن القوميات والشعوب الأصلية، وذلك من خلال تعزيز القدرات التنظيمية والمؤسسية.

٢٤ - ويضطلع بمسؤولية قيادة المشروع ومتابعته المعهد الإكوادوري للتعاون الدولي، في حين أن المجلس هو الكيان الإداري المسؤول عن تنفيذ المشروع على الوجه الأفضل.

٢٥ - وستكون وكالة التعاون البلجيكية هي المسؤولة عن تمويل المشروع وتزويده بالدعم التقني. وتصل التكلفة الإجمالية للمشروع قرابة ٤٢٩ ٥٦٠ يورو، مساهمة إكوادور فيها ٢٤٤ ٠٠٠ دولار.

## ثامناً - خطط الأنشطة المتعلقة بأهداف ومقاصد برنامج عمل العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم

٢٦ - من الأهمية بمكان استنباط نموذج إنمائي مستدام جديد يراعي هوية القوميات والشعوب الإكوادورية.

٢٧ - ويتولى مجلس النهوض بالقوميات والشعوب الأصلية في إكوادور رسم السياسات العامة اللازمة لبناء دولة متعددة الأمم والقوميات والشعوب توخياً للإعمال الكامل للحقوق الجماعية في إطار يكرس قيمتي التنوع والتعددية الثقافية.

٢٨ - ولما كان المجلس هو الهيئة العامة التي تحدد السياسات المتعلقة بالشعوب الأصلية بالتنسيق مع مكتب محامي الشعب واتحاد رابطات قوميات الشعوب الأصلية في إكوادور، فقد شرع في بذل مساعٍ لدى مكتب المدعي العام، من خلال رئيس النيابة العامة، للنظر في إمكانية إنشاء وحدة لإقامة العدل لصالح أبناء الشعوب الأصلية داخل مكتب المدعي العام.

٢٩ - وعلى الصعيد الدولي، شارك المجلس مباشرة في العملية التي قادت إلى اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وبدء نفاذه لصالح الشعوب الأصلية في العالم.

٣٠ - ويقوم المجلس في الأيام القادمة بوضع الإجراءات والاستراتيجيات والآليات التي ستسمح بممارسة حقوق الإنسان المتعلقة بالشعوب الأصلية المنصوص عليها في ذلك الإعلان.

### تاسعا - المقومات الخاصة أو المقترحات المتعلقة بالموضوع الخاص للدورة السابعة للمنتدى: "تغير المناخ والتنوع البيولوجي - الثقافي وسبل كسب الرزق: الدور القيادي للشعوب الأصلية والتحديات الجديدة"

٣١ - من الضروري التطرق لمسؤولية الحكومات فيما يتعلق بالتصدي لتغير المناخ بما يترتب عليه من آثار تنال بشكل عشوائي من الموارد الطبيعية المتوارثة التي حفظها أبناء الشعوب الأصلية أبا عن جد، وإبراز أهمية إدارة تلك الموارد إدارة مستدامة ومتكاملة على غرار ما أثبتته الشعوب الأصلية في العالم.

### عاشرا - المعلومات المتعلقة بتعزيز و/أو تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية

٣٢ - على الصعيد الدولي، شارك مباشرة مجلس النهوض بالقوميات والشعوب الأصلية في إكوادور في العملية التي قادت إلى اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وبدء نفاذه لصالح الشعوب الأصلية في العالم.

٣٣ - ومن الإجراءات الفورية التي اتخذها المجلس عام ٢٠٠٧ فيما يتعلق بهذا الموضوع، أنه طلب من لجنة شؤون الشعوب الأصلية التابعة للكونغرس الوطني أن تعرض على الكونغرس قانونا يميز أعمال هذا الإعلان بوصفه قانونا من قوانين دولة إكوادور.

٣٤ - وفي هذا الصدد، عرض رئيس لجنة الشعوب الأصلية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، على الكونغرس الوطني مشروع قانون لإعمال وتطبيق حقوق الشعوب الأصلية المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة. ومن المفترض أن يكون هذا المشروع الآن ضمن بنود جدول الأعمال المعروض على لجنة التشريعات التابعة للجمعية الوطنية التأسيسية كي تنظر فيه.